معضلة الأمن العالمي ومكافحة الارهاب...
دراسة في التحديات... والاسباب

د. علي عبد الخضر محمد

كلية القانون – جامعة بابل

ان ظهور الارهاب كمتحدي اكبر للامن العالمي يحمل في طياته الكثير من الرسائل الى اصحاب القرار السياسي العالمي والتي يقع على عاتقهم مسؤولية تحمل اعباء هذه الظاهرة التي كلما يحاولون ان يحددودها كلما زاد حجمها وخرجت عن نطاق السيطرة، ذلك ان مدخلات ظهور الارهاب، كالتهميش السياسي، الانعزال المجتمعي، التفرقة العنصرية والدينية الخ..، ليست بالضرورة تؤدي الى تلك المخرجات المتعلقة بتنامي ظاهرة الارهاب، فاليوم نشهد تطوراً مخيفاً لانتشار الارهاب وبصورة افقية متسارعة، تنم عن خطر هذه الظاهرة المتعلقة بصورة مباشرة باستقرار الأمن العالمي.

Abstract

The appearance of Terrorism as a challenge more than the global security carry in many from massages to the owners of the global political decisions that take on themselves responsibility this problems and when they try to determine it and its size increased and out from the control, that is input as, Political Marginalization, Community Isolation, Racial and religious discrimination and so on, It's not necessary to lead as output related to the growing Phenomenon of terrorism, Right now, we are witnessing a frightening development to the spread of terrorism is exponentially accelerated, and reflect about danger of terrorism directly the stability of global security.

الكلمات المفتاحية:المعضلة – الامن–الارهاب–الامن اعلامي– مكافحة الارهاب

المقدمة

اصبح مجمل العلاقات الدولية تعتمد في اساسها على اتفاق مبدئي وهو مكافحة الارهاب والعنف المتطرف، وهذا جعل الدول تصطف على شكل تكتلات وتحالفات اشبه بتلك التي كانت موجودة ابان حقبة الحرب الباردة، لكن العدو مختلف اليوم تماماً. ان الامن العالمي يمر اليوم بأسوء احواله، ذلك ان التهديدات الامنية التي كان متعارف عليها قديما اصبحت تختلف عن تلك التهديدات التي نعيشها اليوم، ان المنظور العالمي للأمن وتداعيته انهارت في ظل مايسمى بظاهرة الارهاب، واصبح مستجدات الواقع الامني مبني على افتراضات قائمة على اساس ردود فعل تصدر من افراد وجماعات ارهابية ، وذهب ذلك التهديد الذي يصدر بصورة مباشرة عن الدول.

لقد اصبح من المناسب اكثر ان نتكلم عن التهديدات المباشرة للأمن العالمي ، ذلك الأمن الذي كان يعاني اصلاً من حالة الاستقرار النسبي، فما بالك اليوم وظهر تحدي آخر اكبر من ذي قبله، اصبحت توقعات تزايد التهديد اكبر يوماً بعد يوم بتوفر عوامل ساعدت على انتشاره، وبدل ان يكون الفرد في موطنه أكثر أمنا وأكثر استقراراً اصبح يحس بحالة من الذعر والتشتت لا سيما الارهاب اصبح يستخدم طرق جديدة اكثر موائمة لأهدافه، واقل جهداً، لقدت تغيرت مضامين الامن العالمي اليوم في بعض جزيئاته والتي اسهم الجماعات الارهابية في التأثير عليه، وهم مصدر التهديد الاول اليوم، لقد بات من الصعب تحييد الارهاب بالعقلية التي كان يعيشها اصحاب القرار السياسي العالمي قبل ظهوره، بل اصبحت ايجاد وسائل جديدة ومتزنة ومتقنة ضرورة ملحة لتحييد خطر هذا الارهاب والقضاء عليه.

مشكلة البحث:

تمحورت مشكلة البحث حول:

١. عدم وجود إستراتيجية شاملة متفق عليها عالمياً على مواجهة المعضلات الأمنية والتي من أهمها الإرهاب وتداعياته ، لاسيما إذا لم يتبع تلك الإستراتيجية خطوات حقيقية فعلية.

٢. عدم وجود إرادة حقيقة للدول في ربط تداعيات الارهاب ونتائجه علة التوجهات العامة للأمن العالمي حيث الإرهاب يعد وسطا رابطاً بين مسبباته وعدم الأمن العالمي .

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في مدى أهمية الحفاظ على الأمن العالمي من خلال ايجاد سبل نشوء الإرهاب وأسبابه.

اهداف البحث:

١. يهدف البحث الى اجراء عرض علمي أكاديمي نظري لعدة مفاهيم نظرية كالمعضلة الأمنية على اعتبار ان حالة فقدان الأمن المستدام في ظل الوضع الراهن مرتبط بشكل أو لآخر بظاهرة الإرهاب العالمي ومفهومه ، وبذلك إيجاد سبل وطرق لتطوير مكافحة الإرهاب وايجاد بيئة أمنية مستقرة.

٢. يهدف البحث الى معرفة مدى تأثير وتحديات التي يواجهها الأمن العالمي من خلال عدة مستويات يمكن من خلالها الوصول الى ايجاد معالجات ذات قيمة للمشكلات التي تواجهها لدعم الأمن والإستقرار العالمي.

٣. البحث في أهم مسببات الإرهاب العالمي ومكافحته واتيجاد سبل الكفيلة من اجل ايجاد ارضية مشتركة مع الدول التي تعكس حالة الغياب الأمني في ظل تفشي واضح للإرهاب وتقديم المساعدة في مجالات شتى .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

١. على أهمية الأمن العالمي في خلق بيئة أمنية عالمية مستقرة تعتمد على ضرورة ايجاد مشتركات تجمع الدول من اجل ذلك.
٢. إحداث تغييرات جوهرية على تحديد اهم التحديات التي تواجه الأمن العالمي، وعلى السبل والطرق التي يمكن من خلالها تحجيم تلك التحديات وحصرها.
٣. ظاهرة مكافحة الإرهاب اصبحث ظاهرة قيمية وثقافية تضرب المجتمعات في صلب توجهاتها وبهذا يمكن تحديد اسباب الإرهاب من خلال تلك الاسباب وايجاد السبل الكفيلة بذلك.

منهج البحث:

تم استخدام عدد من المناهج في البحث أهمها التحليلي والوصفي والمقارن وكذلك منهج التحليلي النظمي .

عينة البحث:

يستهدف البحث معضلة الأمن العالمي ومكافحة الإرهاب وسبل معالجتهما .

هيكلية البحث:

تضمن البحث ملخص، مقدمة، منهجية وثلاث مباحث أساسية، تناول المبحث الأول دراسة نظرية عن مفهوم المعضلة الأمنية والإرهاب وتعريفه ومفهومه، اما المبحث الثاني فقد تناول معضلة الأمن العالمي وتحدياته ، وتضمن المبحث الثالث فقد تناول الإرهاب العالمي وسبل مكافحته٢٠٠٣. ومن ثم الخاتمة والاستنتاجات والمصادر .

أولاً: الاطار النظري

تعد الدراسات النظرية من اهم السبل الكفيلة لدراسة اي ظاهرة متعلقة بشكل او بآخر بموضوع البحث، من حيث ايجاد مدخل مفاهيمي لتلك الدراسة على اعتبار ان السعي

وراء الدراسة هو ايصال معلومات قيمة وحلول استثنائية يعبر من خلالها اي باحث رؤيته في طرح تلك الدراسة. لذا سنتناول في مبحثنا هذا اطاراً نظرياً مفاهيمياً نتناول في الجزء الاول منه المعضلة الامنية بصورة عامة ومفهومها، والاخر سنتناول مفهوم الارهاب وتطوره، وكالاتي:

١. مفهوم المعضلة الأمنية

المعضلة الأمنية يقابلها في اللغة الانكليزية (The Security Dilemma)، وبالرغم من قلة المراجع المختصة بالموضوع الا ان الاسم الانكليزي يعبر عنها بمصطلح (المأزق الأمني)، وليس (المعضلة الأمنية)، ومصطلح المعضلة الامنية او المأزق الامني يُعد من أهم المفاهيم في اختصاص العلاقات الدولية وهو مصطلح جديد نسبياً، صاغه لأول مرة عالم السياسة الامريكي جون هارتز (John Hartz)، في كتابه المنشور عام ١٩٥٠، (Idealist internationalism and security dilemma) ، فضلاً عن المؤرخ البريطاني هربرت بيترفيلد في كتابه سنة ١٩٥٤، (History and Human relation)، والذي أشار الى أن المعضلة الأمنية كحالة من حالات والتي يمكن تسميتها بالخوف الهوبزي (نسبةً الى توماس هوبز)، وكل واحد منهما يمكن أن يشار الى المعضلة الأمنية بعَدها مأساة(١). وفي واقع الأمر، وعلى الرغم من ان المصطلح حديث العهد من حيث النشأة في اختصاص العلاقات الدولية والذي هو بدوره يُعد حديث الظهور نسبيا بالمقارنة مع العلوم الاجتماعية الأُخرى، الا ان المعضلة الأمنية لها عدة تفسيرات مختلفة قادت الى هذا وصف من المعضلات فهناك مثلاً(٢)

- معضلة الأمن البنيوية Structural Security dilemma
- معضلة الأمن الادراكية Perceptual Security dilemma
- معضلة الأمن الامبريالية Imperialism Security dilemma

- معضلة الأمن العميقة Deep Security dilemma
- معضلة الأمن المعقدة Complex Security dilemma

كما ان جون هارتز (John Hartz) قد تبنى مصطلح المعضلة الأمنية البنيوية في تعريفه عندما قال " هي مفهوم بنيوي تقود الدول فيه للسهر على متطلباتها الأمنية بوازع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات الى ازدياد تعرض دول اخرى للخطر إذ ان كل طرف يفسر الاجراءات التي تقوم بها على انها اجراءات دفاعية ، ويفسر الاجراءات التي يقوم بها الآخرون على انها تشكل خطراً محتملاً(٣). ومن خلال ذلك يمكن أن نقول أن لمعضلة الأمن اثنين من المستويات ؛ المستوى الاول: يتمثل بالدولي، اما المستوى الثاني: فهو محلي ، بالنسبة للمستوى الأول الدولي للمعضلة الامنية فيتكون من إنموذجين(٤)، وهو ماربطهما روبرت جرفيس بالتهديدات الدولية العالية:

الاول: النموذج الردعي.

الثاني: النموذج اللولبي.

فالنموذج أو الشكل الاول، يعتمد على عدد من النوايا ودواخل الخصم الشريرة، ويتم ذلك من خلال ردع نوايا الخصوم المباشرين ، وفقط بهذه الحالة يمكن لصانع القرار حماية الأمن القومي لدولهم، أما النموذج أو الشكل الثاني، فهو يؤكد على حالة يمكن ان يكون فيها صانع القرار بقيادة دولهم في بيئة تتميز بشكل او بآخر من الفوضى ضمن إطار المجتمع الدولي، أما المستوى الثاني للمعضلة الأمنية وهو المحلي أو الداخلي الذي يتمثل في استهدافها الجماعات الاثنية، والذي أول من اطلق هذا المفهوم المعضلة الأمنية في إطار بانفجار العنف الأثني هو (باري بوزان)،في كتابه الذي نشر في تسعينيات القرن الماضي(٥). (The Security dilemma and Ethnic conflict) وحقيقة الأمر، إن مصطلح المعضلة الأمنية هو مصطلح مهم جدا بشكل ملفت للنظر حين مقارنته بالصراع الأثني ، وخير مثال ما قد حدث في الاتحاد السوفيتي السابق، فحين إنهار النظام بأكمله فإن الجماعات الأثنية المكونة للمجتمع

السوفيتي كانت السلطة حامية لها وبعد الإنهيار وجدوا أنفسهم في دمار الفوضوية التي تميزت بها المجتمع الدولي اصلاً، وبالتالي وبعد الاستقلال الحديث افتقرت الى االقوانين و لدساتير والأنظمة الادارية والمؤسساتية التي تحمي الاقليات المكونة لها، وبهذا قد وجدت هذه المجاميع الأثنية نفسها مضطرة الى حماية نفسها في ظل التهديدات الأمنية وهذا مايرجع من قبل المجموعات الاخرى بانها عمل عدائي يستهدفها، وهو مايؤدي الى ايجاد فرص التحضير لاغراض غير دفاعية وتقوية احتمالات الحرب الوقائية كما يذهب اليها باري بوزان[٦].

وبالتالي فان المعضلة الأمنية الأثنية لن تكون بعيدة بأي حال من الاحوال عن المعضلة الأمنية الدولية، وهو ما يذهب إليه بوزان في مقاربته هذه، إذ ان الصراع الذي يحدث اساساً بين تلك المجتمعات لحماية الهوية المجتمعية حيث تشير الى شكل من اشكال الصراع القائم بين مجتمعين منفصلين وبالتالي يمكن استخدام تلك الأسلحة للدفاع في ذلك عن هوية كل مجتمع، وفي النهاية تؤدي الى تقويض الدولة الواحدة وانهيارها والتي تتكون أصلا من اثنيات متعددة و تنتج شكل المعضلة الأمنية العسكرية نفسها، كما ذهب اليها بوزان(٧). من تلك الحالات ظاهرة الارهاب التي قد تنتج عن تلك المجتمعات التي قد تؤدي اسبابها الى خلق عنف كمي عالي المستوى نتيجة حالة الصراع بين تلك المجتمعات والتي تشعر ان هويتها قد تصل الى مرحلة الإبادة ، فتبدي من خلال ذلك ردات فعل ملتصقة باستخدام العنف يتطور الموضوع الى استهداف كافة التوجهات العامة في الدولة التي تعيش فيها تلك المجتمعات.

لقد شهد عالم مابعد الحرب الباردة، ظاهرة متزايدة للكثير من الدول التي كانت تعاني من المعضلة الأمنية من ذلك كمصدر من مصادر التهديد او كنتيجة للنزاع بين المجموعات الأثينية، والتي تعمل في كل حالة على تغذية ودفع هذه الوضعية، ففي غضون ذلك يمكن أن يختفي تحكم الدول بأقليمها وتنتفي مظاهر سيطرة تلك الحكومات واحتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر والعنف، والأهم من ذلك هو إن المجموعات المتناحرة تأخذ على عاتقها استراتيجية اشاعة الفوضى لتحقيق أهدافها. وهدفها بالتالي ليس الاستحواذ على السلطة لأن

ذلك ليس في حدود امكانياتها، في البداية على الأقل ولكن إقامة أقاليم مستقلة من مجموعة من الدول وهذا مأرأيناه واضح في حالة المعضلة الأمنية في العراق ما بعد ٢٠٠٣ حيث قامت المجاميع الإرهابية بعد محاولات لإقامة دولة خاصة بهم نتيجة المعضلة الأمنية التي كان يعيشها العراق ونجحوا من ذلك بإحتلال مساحة كبيرة من الأراضي العراقية .حيث إعتمدت على استراتيجية إشاعة الفوضى جعلها تلجأ الى اسلوب جديد للمواجهة بأستعمال الميليشيات شبه العسكرية والعصابات الخارجة عن القانون والاجرامية والاطفال، وذلك لسهولة إعتماد تعبئة هذه الفئات من المجتمع والتحكم بها وبالتالي توريطها في أعمال محظورة دولياً[٨]. وبهذا فإن الخاصية المميزة لحروب مابعد فترة الحرب الباردة تبدأ في إعتماد اسلوب الارهاب بين المجموعات او الأطراف المتناحرة وذلك من خلال إستهداف المدنيين، الإبادة الجماعية، والاغتصاب، وهذا يتم من خلال الإعتماد على أسلحة خفيفة ومتوسطة نسبياً وحروب عصابات لا تراعى فيها القوانين وحقوق الانسان والأعراف الدولية الخاصة بالحروب[٩].

لكن في حال اذا تصاعدت حدة المعضلة الأمنية المجتمعية، فأن نتائجها ممكن أن تكون خطيرة وتتسع من التنافس لإستنفاذ موارد نادرة (المخصصات الحكومية والموارد الطبيعية) وهو السعي وراء أزالة الطرف الآخر من الوجود من خلال التصفية الأثنية والقومية، ولأن المدنيين من الرجال والنساء والأطفال والشباب هم الذين يحملون بذور بقاء الآخر وديمومته في النهاية ، فانهم يشكلون الهدف المفضل و الأمثل لأطراف المعضلات الأمنية المجتمعية، ويكرس ذلك اكثر بإنهيار إحتكار الدول لاستخدام وسائل العنف والتهديد المباشر او الإقرار بالعلاقات الاجتماعية غير الصحيحة التي تدفع الى إثارة النعرات الأثنية والقومية في المجتمع، ويصعب في تلك الوضعية كهذه الاحتفاظ بالنظرة التقليدية التي تُعد المجتمع مجرد شكل أو قطاع من قطاعات أمن الدولة، فهو هنا كيان قائم بحد ذاته وموضوع محدد ومتميز للأمن[١٠]. وهذا الأمر أهم مايواجه الأمن في الدول التي تعاني من فقدانه نتيجة المجاميع الإرهابية والتي طالما استخدمت تلك الأساليب فالمعضلة الأمنية بحد ذاتها تأتي من ظاهر الإرهاب الذي يستهدف

النسيج المجتمعي وهذا ما{اينا ه في أحداث احتلال التنظيم الإرهابي (داعش) عام ٢٠١٤ لمناطق واسعة من محافظات العراق وكيف استخدم التصفية الإثنية والقومية كأساس لمنهجه.

٢. الإرهاب .. مفهومه وتعريفه

منذ ظهور مصطلح الارهاب فأن هناك العديد من المحاولات الاكاديمية والفكرية لتعريف الارهاب الا انه لم ينجح احد في تلك المهمة للكثير من الأسباب كان من اهمها ان مفهوم أو مصطلح الارهاب ليس مصطلحاً قانونياً محدداً بل هو مصطلح يتجاوزعليه الطابع السياسي(١١)، ويمكن ان يعني مصطلح الارهاب الترويع او التخويف وكلمة الرهبة في اللغة العربية تعني الخوف والارهاب هو العنف والاخافة(١٢). ان الارهاب في هذا الشكل كان معروفاً منذ القدم وكان يدل على معنى الفزع والخوف الهائل ولكن هذا الخوف كان ناشئاً من كل ما يخيف الانسان سواء كان ذلك المسبب للخوف سبباً طبيعياً مثل الكوارث الطبيعية من زلازل وبراكين ام من تهديد حيوان شرس ام من خوف مادي كتهديد بالقتل او الجرح ولكن في الوقت الحالي اصبحت هذه الاشكال للخوف تأخذ اشكالاً وانماطاً موحدة يجمعها تقريباً استخدام العنف المفرط كما ان اغلب من يقوم بإستخدم هذا العنف هم اناس متطرفون في الاغلب والتطرف هنا يعني عدم الاعتدال او عدم الوسطية او الجنوح عن الطريق القويم(١٣).

وتعني كلمة الارهاب في اللغة الانكليزية (Terror) وتعني الخوف والفزع وفعلها هو Terrorism(١٤). ويدل استخدام كلمة Terrorism في اللغة الانجليزية على الجرائم المقرونة بالعنف الشديد او التهديد به او تلك الجرائم الموجهة ضد الدولة وإفرادها لخلق جو من عدم الاستقرار وعدم الأمن(١٥)، يرى بعض الأكاديميين والمتخصصين ان إمكانية وضع تعريف محدد للارهاب هو امر مستبعد وغير مجد لان الارهاب بحد ذاته يعد احد الظواهر الاجتماعية المختلفة الابعاد اذ يختلط فيها العنصر النفسي والايديولوجي بالعنصر الاجتماعي والثقافي والتاريخي والامني والسياسي وهذه العناصر تتميز بالكثير من الغموض وتختلف فيها الطبائع البشرية مع الامزجة(١٦)، وهنا يرى البعض ان الارهاب هو كل رد فعل ممكن أن

يؤدي الى ارغام المجتمعات على اعتناق مذهب او دين معين او كل من شأنه ان يرغم الدولة على تقديم تنازلات سياسية او كل ما من شأنه ان يؤدي الى اشتهداف او اسقاط او تغيير نظام الحكم لدولة ما(١٧).

والارهاب ظاهرة لم تولد صدفة محضة بل نتيجة تراكمية بسبب بيئة و أجواء مركبة ممكن أن تتداخل فيها الجوانب كافة منها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية وتردي ظروف المعيشة وافرازات التنمية البشرية السريعة وكذلك الاستبداد والتعسف والافراط في استخدام القوة من قبل السلطة(١٨)، ويعرفه فريق من المختصين بأنه "استخدام طرق عنيفة كوسيلة الهدف منها نشر الرعب للإجبار على اتخاذ موقف معين أو الامتناع عن موقف معين"(١٩)، ويعرفه فريق آخر من الأكاديميين بأنه "كل اعتداء على الارواح والممتلكات العامة او الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة" ، وهوبهذا يمكن النظر اليه على انه جريمة دولية اساسها مخالفة القانون الدولي، ويمكن أن يعد الفعل ارهابياً دولياً ومن ثم جريمة دولية سواء قام به فرد او مجموعة من الأفراد او دولة كما يشمل ايضاً اعمال التفرقة العنصرية التي تباشرها بعض الدول(٢٠).

وتعرفه مجموعة أخرى بأنه "استخدام او التهديد باستخدام العنف ضد افراد بما يعرض للحطر ارواحاً بشرية بريئة او يؤدي بها بهدف التأثير في موقف او سلوك مجموعة مستهدفة بغض النظر عن الضحايا المباشرين"(٢١)، كما يعرفه اخرون بأنه "الاستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي وبصفة خاصة جميع أعمال العنف "حوادث الاعتداء الفردية او الجماعية او التخريب" التي تقوم منظمة سياسية بممارستها على المواطنين لخلق جو من عدم الامن وهو ينطوي على طوائف متعددة من الاعمال اظهرها اخذ الرهائن واختطاف الاشخاص وقتلهم ووضع المتفجرات او العبوات الناسفة في أماكن تجمع المواطنين او وسائل النقل العامة والتخريب وتغيير مسار الطائرات بالقوة"(٢٢).

في الموسوعة السياسية تعني كلمة ارهاب((استخدام العنف غير القانوني او التهديد به بأشكاله المختلفة كالاغتيال او التشويه او التعذيب او التخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الافراد وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات او مال، او بشكل عام استخدام الاكراه لاخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الارهابية))(٢٣) ، وفي المعجم العربي الحديث تعني كلمة ارهاب : "الاخذ بالعنف والتهديد والحكم الارهابي هو الحكم القائم على اعمال العنف"(٢٤).

ويرى كثير من الباحثيين ان "الارهاب مذهب يعتمد في وصوله الى اهدافه على الذعر والاخافة، وهذا التعريف ذو شقين، شق اجتماعي يرمي الى القضاء على نظام الطبقات القائم بمجموعة وتحت مختلف اشكاله، فيكون النظام الاجتماعي بمجموعه هدفاً مباشراً له، وشق سياسي يهدف الى تغيير اوضاع الحكم رأساً على عقب، ولا يتردد في ضرب ممثلي الدولة لضرب الدولة ذاتها"(٢٥).

ثانياً: معضلة الأمن العالمي وتحدياته

لقد بات مما لاشك فيه، ان الأمن العالمي اصبح من اهم تعقيدات العصر وتحدياته، لا بل اصبح من غير الممكن الحديث عن اي مسألة ان لم يكن فيها للأمن طرفاً فيها، ليس لأن الأمن هو جزء من مشكلات عدة بل لأن موضوع الأمن هو حاجة انسانية وجدت منذ ان وجد الانسان في هذا العالم، وحاجته للأمن كحاجته الى الغذاء، بهذا اصبح مفهوم الأمن ملاصقاً لمفهوم الانسان ووجوده. سنحاول في هذا المبحث ان نتطرق الى عنوانين رئيسيين، الاول منهما يتناول اهم التحديات التي تواجه الامن العالمي، اما الثاني، فسيتناول طرق دعم الامن والاستقرار العالمي، وكالاتي:

١. أهم التحديات التي تواجه الأمن العالمي

في واقع الامر ان الامن العالمي يعتمد في طياته على عدة تحديات، ذلك ان الامن العالمي يختلف في تحديد شكله عن الامن الداخلي او الوطني الا انه في الحقيقة هو امتداد له. فلا يمكن الفصل باي حال من الاحوال بين مفهوم الامن العالمي ودراسته و الامن الانساني او الامن الغذائي او الامن المجتمعي وتلكم المصطلحات والمفاهيم التي ذكرت وغيرها اخرى هي التي باتت تشكل السبب الرئيس للامن العالمي. وهذا ماتبين فيما بعد فليس اليوم الدول الكبرى والصراع بينها هو المغذي الرئيس للصراعات الدولية والتحديات التي تهدد الاستقرار العالمي بل ظهر فواعل جدد تنبأ عن دخول الامن العالمي مرحلة جديدة من التهديد، لربما سائل يسأل وهل هناك تحديات لايمكن ان تسيطر عليها الدول العظمى كالولايات المتحدة مثلاً وممكن ان تهددها في عقر دارها ؟ والجواب في الحقيقة نعم ، هناك الكثير من التحديات التي باتت خارجة عن سيطرة دول عظمى ولا يمكنها اتخاذ اجراءات انية يمكنها من خلالها حلحلة مثل هكذا تحديات.

يُعد الامن العالمي من المسؤوليات الجسام التي قامت عليها انشاء الامم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، اذ خرجت الدول سواء كانت المنتصرة او المهزومة منهكة تماماً ومدمرة، ولعدم تكرار مثل تلك المأساة وجدت الحاجة الى وجود كيان عالمي مؤسساتي ليتم من خلاله اتخاذ الاجراءات الملائمة قبل وقوع مثل تلك الحروب او الازمات، لكن هل التحديات التي كانت تواجه الامن العالمي انذاك هي نفسها التي تواجهها؟، بالطبع لا، فالتخوف كان ناتجاً انذاك من صراع بين دول عظمى واخرى كبرى وهذا ما شهدناه في اتون الحربين العالميتين ،اما اليوم فقد اختلف فواعل تهديد الامن العالمي، فاليوم دول فاشلة وافراد ينتمون الى مجاميع يمكن ان تهدد الامن العالمي واستقراره، وهذا ما لاحظناه في عدة زواية من تاريخ العالم المعاصر، بل ان التهديد اصبح مباشراً وفي عقر دار تلك الدول العظمى التي كانت تتبجح بأمنها المستقر وعدم امكانية اختراقه، وخير دليل احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

لقد تداعت نظرية الامن القومي الامريكي والكم الهائل من المؤسسات الاستخبارتية امام اول اختبار حقيقي منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن هنا تحديداً ظهرت الحاجة الى البحث في السبل الحقيقية التي ادت الى انهيار الامن في الولايات المتحدة ابتداءاً والى العالم بالتالي، وبدء البحث في التحديات الحقيقية للامن العالمي واسبابه، وفي الحقيقة نجد ان هناك عدة اسباب مجتمعة ادت الى انهيار المنظومة الامنية العالمية ومن اهم تلك التحديات التي تتكون من عدة مستويات :-

أ. مستوى الامن الانساني :

يعد اهمال هذا المفهوم من اهم المخاطر المحدقة بالامن العالمي، ذلك ان الدول كانت تولي اهتماماتها فقط على امن الدولة وحدودها وارضها، واهملت الجانب الاهم من ذلك كله، وهو امن الافراد الذي لم يتحقق بتحقق الامن في مفهومه التقليدي من تامين الدولة على المستوى السياسي والعسكري والاستخباري، بل على العكس تماماً زاد ذلك من اهمال امن الافراد، اذ يؤكد رأي ان تلك الظروف والاوضاع المتمثلة في "الحرمان الاجتماعي والاقتصادي صارت احد المسببات الاساسية للصراعات داخل الدولة، والتي فاقت الصراعات بين الدول"(٢٦).

والحقيقة ان الحاجات الانسانية هي التي تحدد طبيعة العلاقات بين البشر سوى على مستوى الافراد او حتى على مستوى الدول نفسها، فعدم اشباع الحاجات الضرورية الانسانية والتي هي من صلب الحقوق الاساسية سيؤدي الى الصراعات المستمرة. لذا صاحب انشاء المنظمات الدولية في اطار محاولة حفظ السلم والامن الدوليين التأكيد على ضرورة اشباع الحاجات الاساسية للبشر، وهو ما ظهر في مواثيق انشاء تلك المنظمات ، وهو ما أكد عليه مندوبو الدول المختلفة، ومن ذلك ما ذكره وزير الخارجية الامريكي حول مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، اذ قال "ان معركة السلم يتعين خوضها على جبهتين، الاولى: هي جبهة الامن، التي يقصد بها التحرر من الخوف، والثانية: هي الجبهة الاقتصادية، والتي يقصد بها

التحرر من الحاجة(٢٧)، وقد انطلق مؤسسو نظام الأمم المتحدة في بعض افكارهم من مسلمة ان المصدر الاساسي للحروب يتمثل في الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية(٢٨)، ويمكن في الحقيقة ارجاع مفهوم "الامن الانساني" الى تأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام ١٨٤٠، وتجسد المفهوم فيما بعد تأسيس الأمم المتحدة في إطار المبادىء العامة للمنظمة، وتلك التي وردت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان واتفاقيات جنيف(٢٩).

ب. مستوى الامن المجتمعي:

ان من اهم واجبات الدول هو السعي الحثيث على ضبط العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين افراد الوطن الواحد وإنتماءاته، ويتحدد ذلك من خلال عدة توجهات للدولة منها ما ينسحب ذلك على رسم سياسات ثقافية عامة تشمل الجميع ودون استثناء ودون الاضرار بمصلحة الافراد والجماعات في الوطن الواحد. يذهب الى هذا التوجه "لاري جيرستن" ، حيث يقول ان السياسة العامة تمتد لتشمل القرارات والالتزامات والافعال التي تبادر بها او تتبناها الاطراف التي تمتلك السلطة او النفوذ في الهيئات الرسمية للدولة، وهذه الترتيبات جميعها ليست سوى محصلة التفاعل المستمر بين الفواعل الذين يمتلكون سلطة القرار جنباً الى جنب مع المطالبين بإحداث تغييرات في السياسات العامة واولئك الذين قد تتأثر مصالحهم بأية تحولات محتملة(٣٠).

لقد شهدت حقبة ما بعد الحرب الباردة، ظهور نوع جديد من الصراعات بين الاطراف المتناحرة على مستوى الدول، فقد ولى زمن الصراعات المسلحة المباشرة والقائمة على اساس المواجهة العسكرية، وبدأت الدول تستهدف بعضها البعض في بنية وهيكل المجتمعات لغرض اشاعة الفوضى بين افرادها وبالتالي عدم سيطرة تلك الدول على حدودها وشكلها الخارجي وهيبتها وتنتفي هنا سيطرتها بالكامل والتي سحبت الامن من منظوره العام التقليدي الى مفهوم يعتمد على استراتيجية اشاعة الفوضى وجعلها تلجأ الى اسلوب جديد للمواجهة باستخدام الميليشيات شبه العسكرية، العصايات الاجرامية والاطفال، وهذا لسهولة

تعبئة هذه الفئات والتحكم بها وحتى توريطها في أعمال إجرامية محظورة دولياً(٣١). و يتم ذلك بالاعتماد على اسلحة خفيفة وحروب عصابات لا تراعى فيها القوانين والاعراف الدولية الخاصة بالحرب(٣٢).

ومن خلال هذا كله، يتبين لنا ان حالة الامن المجتمعي سينتقل من مجرد كونه جزء من هيكلية الدولة القائمة على اساس المواطنة والتجرد من روح التمييز الاثني الى كيان مستقل بحد ذاته يهدد السلم والامن الاهلي الذي بالتالي يؤدي الى حالة انفصال تام عن كيان وهيكلية الدولة التي هي الاصل الذي تعود فيه ويصبح الامن المجتمعي هو البذرة الاولى في تفكيك تلك الدولة، وبات من المستحيل على الدولة الاخذ بمبادرة فرض نظرية الامن المعتادة.

ج. مستوى الامن الفكري:

تختلف نظرة الدول الى مفهوم الامن الفكري حسب ايديولوجيات الدول وتوجهاتها وكونها دول اسلامية او غير اسلامية او دول عربية او غربية، فيرى البعض في مفهوم الامن الفكري على انه،"حماية فكر المجتمع وعقائده من ان ينالها عدوان او يترك أذى.. لأن ذلك من شأنه ان يقضي على ما لدى الناس من شعور بالهدوء والطمأنينة و الاستقرار ويهدد حياة المجتمع"(٣٣). ويرى اخرون ان الأمن الفكري "هو سلامة واعتدال التفكير ونتائجه بما يتفق مع النمط الفكري للأمة التي ينتسب اليها الفرد، بعيداً عن التطرف والغلو"(٣٤).

ان مفهوم الامن الفكري يختلف في الحقيقة عن باقي المفاهيم المتداولة، وعلى الرغم من انه من المصطلحات المطروحة حديثاً الا انه اخذ حجمه يتسع في البيئة الصلبة للدول والتي يستهدفها بصورة مباشرة عن طريق الاخلال بالقيم والمبادىء والثقافة التي يتبناها ذلك المجتمع داخل الدولة. والاخلال بالامن الفكري ليس عمل مجموعة من المجرمين وانما المخلون بالامن الفكري القاصدون لاختلاله هم المذاهب والحضارات والاديان المخالفة، فالصراع صراع على مستوى كبير يتطلب اهتماماً كبيراً ووعياً بطبيعة الصراع وآلياته، والامن الفكري اخص من ذلك فهو مسؤولية كل فرد ولو كانت المسؤولية متعلقة بذاته، ان الاخلال بأمن الأمة من

الجانب الفكري قد يكون بأيدي الاعداء المباشرين وقد يكون ذلك الاخلال بأيدي بعض ابناء الامة ولا يكون وضوح قيامه بهذا العدوان على الامة واضحاً وضوح العدوان المادي(٣٥).

وعلى هذا فان مجال الامن الفكري يستهدف البنية الثقافية والقيمية للدول والامم، اي يمكن ان نسميه هو صراع الحضارات، كما يسميه البعض دون البعض الاخر، وانه متمثل بدرجة صراع اعلى من اي مستوى اخر، وهو مايؤدي في حالة عدم اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليه الى خلق افكار متطرفة تؤدي بالتالي الى ظهور اجيال تؤمن بالعنف ومن ثم الارهاب في تحقيق ما تؤمن به.

٢. طرق دعم الأمن والاستقرار العالمي

في الحقيقة ان هناك عدة سبل لدعم الامن والاستقرار العالميين، وتلك السبل لايمكن تحديدها بالضرورة بموضوعات معينة لذا حاولنا هنا جاهدين للالمام باهم تللك السبل التي يمكن من خلالها الحد من ظاهرة انعدام الامن العالمي او امكانية دعمه وترصينه وكالاتي:

أ. ظاهرة الدولة الفاشلة:

ان الادارة السيئة ، الفساد استغلال السلطة، المؤسسات الضعيفة، عدم وجود محاسبة والنزاع المدني تؤدي الى تآكل الدول من الداخل، وفي بعض الحالات ادى هذا الى انهيار مؤسسات الدولة "الصومال، ليبيريا، افغانستان وقت حكم طالبان" هي احد الامثلة المعروفة...، ان فشل الدولة هي ظاهرة خطيرة جدا تقوض الادارة الدولية وتزيد من عدم الاستقرار الاقليمي(٣٦).

في الواقع فان الكثير من الجدل الدائر حول مقولة " الدولة الفاشلة" ينشأ من خلال القلق المزعوم على المصالح الامنية الامريكية والغربية على الصعيدين القومي والعالمي، حيث أن عدد من العلماء حدد عدة عيوب اصطلاحية و مفاهيمية تعتري لقب " الدولة الفاشلة"، وكما يقولون ان ثمة اسساً أيديولوجية أخرى تمكن هذا المفهوم يمكن أن تركز على استخدام القوة أو التهديد بها وتعزيز الهيمنة، وهذا ادراكاً منها بأن الدول الضعيفة يمكن ان تهدد هذا الامن

باي حال من الاحوال، حيث وظفت الدول الاكثر قوة والمنظمات الدولية مبالغ طائلة من المال لكي تقوم بمواجهة الازمات التي تلم بالمجتمعات، وبغية تحقيق الاستقرار فيها، وغالباً ما يفترض ان العلاج الناجع في اصلاح الدول الضعيفة يكمن في المزيد من فرض النظام، تحت شعار" من دون أمن لا يمكن تحقيق اي شيء اخر"، وثمة افتراض سائد لا سيما في اطار الأمم المتحدة، بأن بناء السلام وبناء الدولة أمران مترابطان، وهذا يستلزم ان ينصب التركيز على قوة الدولة ومؤسساتها القسرية: الجيش، الشرطة، الخدمة المدنية، النظام العدلي والقيادة(٣٧).

ب. الحد من انتشار اسلحة الدمار الشامل

تُعد اسلحة الدمار الشامل من اهم العوامل التي تزيد من حالة عدم الاستقرار والامن الدوليين، والخطير في ذلك ان مسالة امتلاك اسلحة الدمار الشامل وخاصة الاسلحة النووية كانت فيما سبق هو عامل ردع بين الدول التي كانت تعيش في حالة من الاستقرار النسبي، واستخدم هذا السلاح كسلاح ردع بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي، الا ان الحالة لم تدم هكذا فقد امتلكته فيما بعد بريطانيا وفرنسا والصين ومن ثم تبعتها الهند وباكستان، وبدأ التخوف من انتشار هذه الاسلحة على المستوى الافقي، وبدأت دول صغيرة تهدد باستخدامه بل هناك تخوف من امكانية امتلاكه من قبل جماعات ارهابية.

واهم السبل التي يمكن من خلالها الحد من انتشار النووية هي: المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وقررات مجلس الامن، اذ تعد المعاهدات والاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الامن من اهم الطرق التي تحد من انتشار الاسلحة النووية وتحييدها عن الجماعات الإرهابية ، وهذه الاتفاقيات والقرارات هي(٣٨):-

- الاتفاقيات الاقليمية: ومن اهمها، اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية ونزعها،اتفاقية اخلاء المنطقة من السلاح النووي.
- الاتفاقيات الدولية: ومن اهمها، اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية (NPT)، الاتفاقيات الدولية لقمع الارهاب النووي.

- قرارات مجلس الامن ، واهمها، قرار رقم ١٣٧٣ لعام ٢٠٠١ والذي يهتم بالتهديدات التي يتعرض لها السلم والامن الدوليين من جراء الاعمال الارهابية، والقرار رقم ١٥٤٠ لعام ٢٠٠٤ الذي يدعو الى حظر انتشار اسلحة الدمار الشامل، القرار رقم ٣٧٣١ لعام ٢٠٠٢ والذي يدعو الدول الى منع او احباط تمويل الارهاب وتجريم الاعمال الارهابية والتعاون الدولي وانشاء هيئة لمتابعة الارهاب، والقرار ٤٠٥١ لعام ٢٠٠٤ والذي ينص على الزام الدول المعنية باعتماد وانفاذ قوانين فعالة تحظر على الجهات غير الحكومية منع او حيازة او امتلاك او نقل او استعمال الاسلحة النووية لأي غرض وانشاء ضوابط محلية لمنعها.

ج. القضاء على الجريمة المنظمة العابر للحدود الوطنية:

مع بداية القرن الحادي والعشرين احتلت الجريمة المنظمة مكان الصدارة بين المشكلات الامنية الاكثر خطورة في العالم، وذلك نتيجة المتغيرات الكبيرة التي افرزتها الظروف والمعطيات السياسية والاقتصادية وما صاحبها من تطور هائل في وسائل الاتصالات والنقل والتقدم التقني، وعولمة النظم الاقتصادية والمالية التي اسهمت في تحرير التجارة الدولية وتجاوز الحدود الوطنية بين الدول، ولا سيما المجال المصرفي وتداول الاموال، فضلاً عن انهيار سلطة الدولة او ضعفها في بعض الدول(٣٩).

وهناك في واقع الامر عدة اجراءات يتم من خلالها القضاءاو مكافحة الجريمة المنظمة، وهي اجراءات على المستوى الوطني واجراءات على المستوى الدولي، وكالاتي:

أ. اجراءات على المستوى الوطني: تعد تلك التدابير خطوة ضرورية لمكافحة الجريمة المنظمة، اذ تتخذ الدولة اجراءات تكفل درء خطر وقوع الجريمة المنظمة قبل ارتكابها، وتتضمن هذه التدابير مثلاً القيام بإجراء البحوث العلمية للتعرف على المشكلة واسبابها وابعادها المختلفة، مع التركيز على جمع المعلومات في هذا المجال وتبادلها مع الدول الاخرى التي تعاني من وجود هذه الجريمة(٤٠).

ب. اجراءات على المستوى الدولي: وتتمثل اجراءات القضاء ومكافحة الجريمة المنظمة الدولية على المستوى الدولي، باجرائين، الاول؛ يتمثل بدور الامم المتحدة ويتم ذلك من خلال المؤتمرات الدورية الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة ، والاتفاقيات الخاصة بمكافحة تلك الجرائم، اما الاجراء الثاني فهنا يبرز دور الانتربول الدولي والذي يُعد الجهاز الدولي الابرز في حللحلة مثل هكذا جرائم وتفكيكها ومتابعتها.

د. خفض حد توتر النزاعات الاقليمية:

تعد النزاعات الاقليمية من اهم العوامل التي تساعد على خلق حالة من عدم الاستقرار الاقليمي والتي تتصل بدوامة التحالفات والتكتلات العسكرية على المستوى الدولي، والتي تؤثر بصورة مباشرة على كينونة وبنية الامن العالمي الذي كان ولا يزال الهَم الاكبر لكافة الدول الكبرى، والتي يقع على عاتقها مسؤولية الحفاظ على ذلك الامن.

ان خفض حدة توتر النزاعات الاقليمية تتم عن طريق التسوية. والهدف من التسوية هو انهاء حالة النزاع المسلح بايقاف كل الاعمال العسكرية وجعل الاطراف في وضع غير راغبين في الاستيلاء او تدمير قوة الخصم، ومن ثم إجراءء تسوية بالطرق السياسية والدبلوماسية(٤١)، وغالباً ما يكون السلام الناتج عن مثل هذه التسوية بارداً لايعكس بالضرورة الاحتياجات العادلة للأطراف كما لايعكس المصالح البعيدة المدى للطرف الضعيف، وانما يعكس ميزان القوى بين الاطراف المتنازعة(٤٢).

لذا فان معظم النزاعات التي يتم تسويتها تعود الى السطح مرة اخرى وتندلع من جديد من الناحية العملية رغم انهاء النزاع من الناحية الاتفاقية(٤٣)، مما يؤدي الى حالة من عدم الاستقرار الامني والتي يمكن ان تؤدي بالتالي الى رفع وتيرة النزاع بمستوى اعلى من سابقه وهكذا. لذا تتم معالجة هذه الاحتياجات بنفس المستوى وليس وفقاً لموازين القوى بينهما، وانما في إطار بناء علاقات جديدة تعزز المساواة والعلاقات المتبادلة(٤٤).

ثالثاً: الارهاب العالمي وسبل مكافحته

ان البواعث الحقيقية للارهاب تتجلى فب عدة مستويات غالباً مايصبح في وقت ما احدهم اهم من الاخر بسبب طبيعة المجتمع ، اذ هناك مجتمع يعاني من مستوى معاشي متدني مما يجعل الارهاب سبيل الفقر والحاجة السبب رالئيس في ازدياده في هذا المجتمع، او مجتمع اخر يعاني من مشكلات اجتماعية حادة فيحاول اختراق هذا المجتمع من خلال ذلك الخلل. لذا سنتناول في هذا المبحث مطلبين؛ الاول يتناول الاسباب الرئيسية للارهاب وتطوره، والثاني يتناول السبل الكفيلة لمكافحة الارهاب، وكالاتي:

١. الاسباب الرئيسية للإرهاب وتطوره

بداية ينبغي القول ان ظاهرة الارهاب اصبح اليوم الشغل الشاغل، وحديث الساعة التي لا ينفك احد الا وتكلم عنه، ولا يوجد مركز بحوث او دراسات الا وتناولته ودرسته، ولا يوجد صحافة مرئية او مكتوبة الا وتناولت حيثياته، ذلك ان الارهاب اتسع في السنوات الاخيرة واصبح يهدد دول بذاتها بل استطاع ان يحتل مساحات شاسعة من دول كانت فيما سبق من الدول التي يحسب لها حساب في موازين القوى الاقليمية كالعراق، وضرب الارهاب دول في عقر دارها، وهي دول لايمكن ان يصدق ان يستهدفها الارهاب كالولايات المتحدة، بل ان استهدافها في عقر دارها شكل صدمة كبيرة على المستويين المحلي والدولي، واصبح التساؤل الذي يثير ريبة الجميع حول الاسباب الرئيسية التي ادت الى اتساع ظاهرة الارهاب؟، وتطوره بشكل ملحوظ؟ ،وماهي العوامل التي ساعدت في ذلك؟.

ان من اهم الاسباب الرئيسية التي ادت الى انتشار واتساع ظاهرة الارهاب وتطوره هي:

أ. الأسباب السياسية:

وهي من اهم العوامل تأثيراً على اتساع ظاهرة الارهاب، ونقصد بالعوامل السياسية هي تلك العوامل المتعلقة بشكل الدولة ونظامها السياسي، كون الدولة قائمة على اساس

ديمقراطي ام استبدادي، وكون النظام السياسي رئاسي او ملكي او برلماني، كما ان انعدام الثقافة السياسية تجعل من اتساع ظاهرة الارهاب من اسبابه المباشرة، كما ان انعدام الثقافة السياسية تشكل عقبة مستديمة في علاقة الافراد وسلوكياتهم مع السلطة السياسية، وبالتالي عدم فهم من قبل السلطة السياسية للقيم والمبادئ التي يحاول الافراد ان يحافظ عليها ضمن الاطار العام لمجتمعاتهم، مما قد يشكل الى محاولة البعض للخروج عن تحقيق اهدافهم من خلال العنف المسلح والمتطرف، وبالاخص ان كان النظام السياسي قائم على اساس الاستبداد والايثار بالبقاء في السلطة على حساب الشعب.

ان كثيراً من البلدان العربية والاسلامية لم تكتف بتهميش الجماعات الاسلامية وعدم الاكتراث لها، بل وقفت في وجهها، وتصدت لاربابها، وحصرت نشاطها، وجمدت عطاءها، حتى في بعض البلدان التي تدعي الديمقراطية وحرية الرأي، فان هذه الامور اذا جاءت في صالح تيار اسلامي، أو جماعة إصلاحية فسرعان ما يتحول الأمر الى المنع والقمع والتصدي والتحدي مهما كانت الجماعة معتدلة والتيار متسامحاً والحزب متنوراً، وهذا من شأنه ان يولد المنظمات السرية، والتوجهات المناهضة، وردود الافعال الغاضبة التي لا تجد ما تصب فيه غضبها، وتفرغ فيه شحنات عواطفها، الا عن طريق الارهاب، وذلك ما تمثل واقعاً حياً مشاهداً في كثير من البلدان(٤٥).

ب. الأسباب الاقتصادية:

ان الحاجة والفقر والعوز الاقتصادي، قد يكون له آثار سلبية على البناء المجتمعي، بما يولد سلوكاً عدائياً ضد المجتمع الذي يعيش فيه الفرد ومن ابرز هذه المشكلات: التخلف الناتج عن السياسات الاقتصادية غير الملائمة للواقع الاجتماعي للدولة، بحيث تتكون فجوة تتسع تدريجياً بين الفقراء والاغنياء، وسوء توزيع الثروة والموارد اللازمة للتنمية وتوفير الحاجات الاساسية للناس ، مما يفرز خللاً في العدالة الاجتماعية، وظلماً لقطاعات كبيرة من

السكان وهذا يؤدي الى خلق حالة من النقمة والغضب على فئات من المجتمع، قد يصحبه ردة فعل بارتكاب عمل ارهابي معين(٤٦).

ان الازمات الاقتصادية الدولية وتأثيراتها على الدول تؤدي الى مزيد من التضخم وزيادة الاسعار وانتشار الفقر وزيادة معدل البطالة وتدهور الخدمات، فضلاً عن ظهور طبقة من الاثرياء الذين يتحلون بسلوكيات استفزازية خاصة بالنسبة للفقراء، مما يزيد من حدة التفاوت الطبقي، بما يساعد بنشوء تربة صالحة للتطرف تستقطب جماعات متطرفة(٤٧).

يرى البعض، ان الارهاب كنشاط وظاهرة وحوادث عبارة عن عملية انتاجية تنتج العنف والذعر والخوف والقتل والتدمير والارباك السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهذه العملية الانتاجية لها تكاليفها وفوائدها، من وجهة نظر المخططين له، فضلاً عن تكاليف الفرصة (Opportunity Costs)، والتكاليف الاجتماعية (Social Coasts) للارهاب، مما يجعل الظاهرة بكل ابعادها محلاً للتحليل الاقتصادي لفهم طبيعتها وأسبابها وتأثيرها وسبل علاجها الاقتصادي(٤٨).

تلعب العوامل الاقتصادية دوراً مهماً في توجيه سلوك الارهاب عند الناس والمجتمعات البشرية فالحاجة الاقتصادية لا يشبعها اي بديل محتمل وكثرة المشكلات الاقتصادية تؤدي حتماً الى تدمير الحضارة وأسس البناء الاجتماعي، وتترك آثارها على عامة ابناء المجتمع فالبناء الاقتصادي يسبب نمو علاقات اجتماعية معينة فإذا كانت مشبعة اقتصادياً احدثت التماسك والترابط الاجتماعي وان كانت عكس ذلك ولدت السلوك العدائي والعنف(٤٩).

ج. الأسباب الاجتماعية:

ان الأسرة المفككة التي يسودها الجهل والمشكلات الاسرية تؤدي الى ضعف الرقابة على الابناء، وتترك آثاراً سلبية في نفوسهم، وبالتالي تسهم انحرافاتهم واستغلالهم من قبل بعض المجموعات الارهابية، كما يسهم ضعف دور المدرسة في التربية والتنشئة السليمة وافتقاد لغة الحوار والتفاهم، الى ممارسات خارجية عن النظام والتقاليد الاجتماعية، وسوء التخطيط

وانتشار المساكن والاحياء الشعبية، وعدم توفر الحد الادنى للمعيشة، يدفع بالشباب الى الشعور بالقهر الاجتماعي، ومن ثم يدفعهم الى الانحراف وارتكاب الاعمال الارهابية(٥٠).

كذلك ان ظهور التناقض في حياة الناس وما يجدونه من مفارقات عجيبة بين مايسمعون وما يشاهدون، فهنالك تناقض كبير احياناً بين ما يقرؤه المرء وما يراه ومايتعلمه وما يعيشه، وما يقال وما يعمل، وما يدرَس له ومايراه، مما يحدث اختلالاً في التصورات وارتباكاً في الافكار، كما ان تفكك المجتمع وعدم ترابطه لا يشعر الشخص أمام هذا المجتمع المفكك بالمسؤولية تجاهه ولا الحرص عليه ولا الاهتمام به ولا مراعاة الاخرين فهذا يولد حالة من الشعور بالحرص الشديد على اقتناء كل جيد فيه وان لم يكن حقه وحين يمنع يتذمر ويزداد الأمر سوءاً(٥١).

٢. السبل الكفيلة لمكافحة الإرهاب

لطالما اعتادت الدول على التعامل مع ظاهرة الإرهاب وهي إحدى معضلات الأمن العالمي وأهمها الى إظهارها كأي مشكلة أخى تمر بها الدول ، ولم تأخذ بنظر إعتبارها ان هذه الظاهرة قابلة للتمدد والإنتشار الأفقي بصورة سريعة ووتفاقم كلما انتقلت من مجتمع الة آخر وتظهر بكل متطرف بإنتقالها من جيل الى آآخر، لهذا لم تتعامل معها بحرفية وخصوصية اكثر من غيرها من الظواهر وهنا نجد السبب الرئيس في تمدده وتفاقمه، لذا كان من اتلذروري ايجاد عدة حلول كفيلة لمعالجة ظاهرة الإرهاب وجذوره وتجفيف منالعه وهذا يتم عن طريق عدة خطوات إستراتيجية:-

أ. منع انتهاكات حقوق الانسان.

ان من اهم مسببات الارهاب والعنف المتطرف هو نتيجة عدم احترام حقوق الانسان من قبل الانظمة الحاكمة اتجاه مجتمعاتها مما يؤدي الى خلق حالة من ردود الفعل الذي لايزال يتنامى على شكل افعال غير منضبطة، ذلك يؤدي بالنهاية الى استمرار دوامة العنف وخلق هوة كبيرة بين الانظمة السياسية الحاكمة ومجتمعاتها في ظل ظروف لايوجد فيها ابسط معايير احترام

حقوق الانسان. نجد ذلك واضحا في الدول النامية، لهذا يمكن ملاحظة وجود العنف المتطرف والارهاب بشكل مقلق مما استدعى كافة المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الانسان الى الاسراع في التدخل لمنع تلك الانتهاكات، انه لامر مقلق حقاً اذا بقت الاوضاع على حالها في تللك الدول وستبقى فتيل الحرب قائمة ومستمرة مادام هناك انتهاكات لحفوف الانسان. فعلى سبيل المثال لا الحصر فان انتهاكات حقوق الانسان التي تقوم بها السلطات الحكومية في ميانمار ضد مسلمي الروهينغا ستكون سببا مبرراً لهم في إستخدام وسائل اخرى غير سلمية في حق الدفاع عن انفسهم فيما لو ان المجتمع الدولي لم يجد لهم حلا وينصفهم ويوقف عمليات القتل والانتهاكات التي وصلت الى حد الجرائم ضد الانسانية.

اذ ذكر تقرير صادر عن الامم المتحدة ان قوات الامن في ميانمار ارتكبت اغتصابات جماعية وجرائم قتل بحق شعب الروهينغا، بما يشمل الاطفال الرضع والصغار فضلاً عن الضرب الوحشي وحالات الإختفاء القسري وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان، في منطقة معزولة شمال مونغداو شمال ولاية راخين، وذلك بناءاً على مقابلات أجريت مع الضحايا الفارين عبر الحدود الى بنغلاديش. ومن اصل مئتين واربعة اشخاص قابلهم فريق من المحققين التابعين لمكتب الامم المتحدة لحقوق الانسان بشكل فردي أفاد معظمهم انهم شهدوا عمليات قتل وذكر نصفهم تقريباً ان فرداً من افراد اسرهم قد قتل كما ان لديهم من اصبح في عداد المفقودين، ومن اصل اكثر من مئة امراءة تم مقابلتهن قال اكثر من نصفهن انهن تعرضن للاغتصاب وغيره من اشكال العنف الجنسي.

ب. الارتقاء بمستوى التثقيف والتوعية الشاملة

ان الجهل يعد من اهم المشكلات المستعصية التي تؤدي الى خلق بيئة صلبة للارهاب ذلك ان الطبقة غير المتعلمة وغير الواعية للاوضاع العامة يجعل من تلك الطبقة لقمة مستساغة لكل من اراد تحقيق اهدافه من خلال العنف المتطرف والارهاب وتبعاً له، كما يمهد لهذه الطبقة شرعية استخدام العنف المتطرف والارهاب كوسيلة مبدئية لتحقيق مطالبهم، لذا اصبح لزاماً

للارتقاء بمستوى اخر من التثقيف والتعليم واستخدام استراتيجية التوعية الشاملة بهذا الخصوص.

في تشرين الاول/اكتوبر ٢٠١٥، اعتمد المجلس التنفيذي لليونسكو قراراً يشدد من دون اي لبس على اهمية التعليم كأداة للمساعدة في منع الارهاب والتطرف العنيف، وكذلك عدم التسامح العرقي والديني والابادة وجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية في جميع انحاء العالم، سواء قدم التعليم من خلال المدارس والنوادي والجمعيات المدنية او داخل المنزل، لا شك في انه يشكل عنصراً مهماً في الالتزام المجتمعي للحد من صعود التطرف العنيف ومنعه، وتشدد هذه الوثائق على ان التعليم يمكنه الاتي:

- مساعدة الشباب في تطوير مهارات التواصل والمهارات الشخصية الضرورية للحوار، لمواجهة الاختلاف ولتعلم مقاربات مسالمة للتغيير.
- اسهام المتعلمين في تطوير التفكير النقدي للتحري عن الادعاءات، والتحقق من الشائعات والتساؤل حول شرعية المعتقدات المتطرفة واغراءها.
- مساعدة المتعلمين في تعزيز الصمود لمقاومة افكار المتطرفين واكتساب المهارات الاجتماعية العاطفية التي يحتاجون اليها لتجاوز الشكوك والمشاركة بشكل بناء في المجتمع من دون اللجوء الى العنف.
- تطوير مواطنين مطلعين بشكل نقدي وقادرين على المشاركة في العمل الجماعي المسالم بشكل بناء.

ج. معالجة مشكلة عدم الاندماج المجتمعي:

تعد معالجة اشكالية الاندماج المجتمعي من اهم العناصر التي ممكن من خلالها مكافحة الارهاب والحد من انتشاره، اذ تجعل مشكلة الاندماج لدى الافراد انهم غير مؤهلين ليكونوا جزءاً من هذا المجتمع، وانهم بشكل او اخر غرباء عن هذا المجتمع، مما يخلق لديهم فكرة الانعزال ثم العدائية التي غالباً ما تؤدي الى الهروب من الواقع ومحاولة صنع بيئة خارجة عن

اطار تقاليد وقيم هذا المجتمع وهذا ما يمكن ان نسميه بظاهرة الانسلاخ والتي سوف تؤدي استقطابه بصورة او بأخرى من قبل المجاميع الارهابية التي سيجد من خلالهم فرصة للتعبير عن مايريد ان يحظى به وتحقيق اهدافه من خلال انتماءه لهم.

لقد اكدت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) على عدة عناصر يمكن ان يتم من خلالها على تحقيق الاندماج المجتمعي ومن تلك العناصر(٥٤):

(١) التضامن مع الآخرين:

يمكن تشجيع المثقفين على التفكير النقدي المادي والتساؤل بشأن الاوضاع الجارية والجمود الحاصل في المشاكل ذات العلاقة، وعلى الاتيان بمقاربات جديدة ومبدعة للمشكلات المشتركة العالمية، وعلى ايجاد طرائق لاتخاذ تدابير غير عنيفة وبناءة لاظهار تضامنهم مع الاخرين، كما يمكن لهذه التدابير ان تشمل التطوع او الحصول على المزيد من المعلومات من المؤسسات ذات العلاقة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ذات السمعة الجيدة الساعية لمساعدة الاشخاص الراغبين و الذين يعيشون في ظروف صعبة وهو بأمس الحاجة الى الدعم.

(٢) احترام التنوع الثقافي:

تشكل الثقافة سمة مشتركة لمعظم ثقافات العالم الواسع، ان لم تكن كلها، انها مهمة للذات البشرية كما هو الشأن في حالة التنوع البيولوجي للطبيعة، وينجم عن الاعتراف بحقوق الانسان العالمية وحريات الاخرين الاساسية، وبالتالي يعد التنوع واجباً اخلاقياً لا ينفصل عن احترام الكرامة الانسانية، كما ان احترام التنوع يساعد في فهم وجهات النظر المتعارضة ويغذي التعاطف والشفقة.

(٣) مباديء حقوق الانسان:

تشكل حقوق الانسان ضمانات أولية و اساسية وعالمية، انها تنطبق على البشر كافة، بغض النظر عن جنسيتهم وتوجهاتهم ، أو مكان اقامتهم، أو نوعهم الاجتماعي، أو اصلهم،

أو دينهم، أو لغتهم، او اي وضع آخر، بعكس الحقوق التي تعترف بها الدولة بموجب قانونها الداخلي أو المحلي تنطبق حقوق الانسان على الافراد من الدول كلها عابرة للحدود الوطنية...، وبهذا من المهم ان يفهم الشباب انه لا يمكن للافراد التذرع بحجة حقوقهم لتبرير انتهاكهم لحقوق الاخرين...

(٤) التعايش السلمي:

أن العيش في مجتمع مسالم هدف طويل الامد وليس قصيرالامد وهذا يتطلب "فهم الآخرين وتاريخهم وتقاليدهم وقيمهم المادية واالروحية فضلاً عن القدرة على ارساء عدة مشاريع مشتركة او ادارة نزاعات لا مفر منها بإسلوب و بطريقة ذكية ومسالمة. وتستند مقاربة اليونسكو " لتعلم العيش معاً "الى هذا التعريف وتقتضي عمليتين تعليميتين متكاملتين:

- اكتشاف الاخرين الذي يعزز الفهم المتبادل بين الطلاب وتجربة الاهداف المشتركة اذ يعمل الطلاب مع بعضهم البعض باتجاه اهداف مشاركة.
- يفضي الى تطوير الكفاءات والمهارات الاساسية مثل التعاطف ومعرفة الثقافات الاخرى والحساسية تجاه الثقافافت وفهم التمييز والقبول والتواصل.

(٥) اشراك الشباب في القرارت المهمة:

يمكن تشجيع الشباب من خلال تسخير طاقتهم وحماسهم للاتيان بأفكار ايجابية دون السلبية وحلول ابتكارية وتطويرها مقابل تحديات ايامنا هذه، ومن خلال معرفته بالإتصال عبر وسائل التواصل الاجتماعي يصبح تشاطرهذه الخبرات فورياً ويحتم ذلك ان ينتشر على نطاق واسع.ومن خلال المشاركة الفاعلة الايجابية في المنظمات الشبابية والمجموعات غير الحكومية او غير النظامية يتمكن الشباب من تغذية ذلك الحس بالامل، الهوية، الرفقة، والانتماء وما من شأنه تجديد انخراطهم في مجتمعاتهم، كما ان الاضطلاع في عمليات صنع القرار السياسي على المستويين المحلي او الحكومي اوالاسهام في انشطة فاعلة تطوعية يزيد من رغبة هؤلاء الشباب وطاقتهم الموجهتين نحو التغيير.

الخاتمة والاستنتاجات

بناءا على ماتقدم نجد ان معضلة الامن العالمي تتسم بالتعقيد المركب نتيجة اضافة ظاهرة الارهاب الى قائمة التحديات التي اصلا كانت تثقل كاهل الامن العالمي وحالة عدم الاستقرار الذي يمر به او مايسمى في بعض الاحيان بظاهرة الامن العالمي النسبي او ظاهرة الاستقرار النسبي، لقد حاولت الكثير من الدول ان تحصن نفسها بقدر كبير من الحفاظ على الامن الداخلي او حتى الاقليمي، لكن لايمكن في الحقيقة الحفاظ على قدر معين من الامن بعيدا عن حالة استقرار دائمة تستمدها من دائرة الامن العالمي فكل شيء مرتبط ببعضه عن طريق سلسلة طويلة من الاجراءات المحلية والاقليمية والعالمية القائمة على اساس تفاهمات تحد من ظاهرة الارهاب وبعيداً عن كل ما منه يعكر اجواء صفو تلك الترتيبات الامنية، لذا يمكن ان نجد عدة طرق يمكن من خلالها ان نحافظ على الامن العالمي ومكافحة الارهاب الذي يعد الهم الاكبر في خلق حالة عدم الاستقرار العالمي:

١. تطبيق اجراءات وقائية شاملة تحد من ظاهرة الارهاب والتطرف العنيف ، من خلال دعم المؤسسات المختصة بحوار الاديان وبصورة مستمرة، كما يمكن تقديم دعم للدول التي تعاني من الاضطهاد الديني وجعلها انموذجا للتعايش الديني السلمي.
٢. ايجاد ترتيبات امنية اقليمية بين الدول وربطها بخارطة من التحالفات القائمة على اساس التوحد في مواجهة الارهاب ومكافحته.
٣. محاسبة الدول التي تدعم الارهاب بصورة مباشرة او غير مباشرة، وعزلها اقتصادياً وسياسياً واصدار قرارات عقابية بحقها.
٤. تأسيس مراكز لمكافحة الارهاب في كل دولة وربطها بصورة مباشرة مع مركز مكافحة الارهاب التابع للامم المتحدة، لتكون صفة الاتصال مباشرة وبعيدة عن البيروقراطية الادارية.

الهوامش

(١) ياسين طرشي و حكيم توفيق، المعضلة الامنية الدولية، ط١، دمشق، ٢٠٠٦، ص٦٦.

(1) Alan Collins, " State_ induced security dilemma maintaining the tragedy", p28

(٢) جون بيليس & ستيفن سميث، مصدر سبق ذكره، ص٤١٨.

(٣) Alan Collins,Op, cit, p30

(٤) Ibid, p30

(٥) ياسين طرشي و حكيم توفيق، مصدر سبق ذكره، ص٩.

(2) Barry R. Posen, "The Security dilemma and Ethnic Conflict", Political Science Department of the Massachusetts Institute of Tegnology, vol 35, no; 1, 1993, p104.

(3) Charles Hermann, "Violent Conflict in the 21st Century: Causes, Instruments, Mitigation" (IL: American Academy of Arts and Sciences, 1999), p11.

(4) Bjorn Moller, "The Concept of Security: The Pros and Cons of Expansion and Contraction", a paper submitted to the 18th Conference, IPRA, Finland, 2000. www.copri.dk\publications\workingpapers.htm

(5) Ibid.

(6) David A. Baldwin, "Security Studies and the End of the Cold War", in World Politics, NewYork, (Vol. 1, n48,1995), p132.

(٦) ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، ج٢، القاهرة، ص١٧٤٨، بدون سنة نشر.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) مفرح سعود النومس، التهديد النووي في الارهاب المستقبلي، مطبعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٠، ص١٥.

(7) Oxford advanced learner's dictionary of curent English. 1974, p20.

(8) Dr.OmerElayab, International law documents relating to terrorism, cavendlish publishing, London, 2001, p3.

(٩) د. احمد جلال عز الدين، الارهاب والعنف السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦، ص٢٦.

(١٠) د. نبيل احمد حلمي، الارهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ص١٨، بدون سنة نشر.

(١١) د. محمود عرابي، الارهاب :مفهومه: انواعه: اسبابه: اثاره: اساليب المواجهة، دار الثقافية للنشر، ط١، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٤٠.

(١٢) احمد رفعت و صالح بكر الطيار، الارهاب الدولي، مركز الدراسات العربي الاوروبي، ط١، فبراير ١٩٩٨، ص٢٢٦.

(١٣) عبد العزيز محمد سرحان، حول تعريف الارهاب الدولي وتحديد مضمونه، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد التاسع والعشرون، القاهرة، ١٩٧٣، ص١٧٢-١٧٤

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) عصام صادق رمضان، الابعاد القانونية للارهاب الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٥،القاهرة، يوليو ١٩٨٦، ص٢٤.

(١٦) صلاح الدين عامر، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام، دار الفكر العربي، القاهرة،١٩٧٧، ص٤٨٦-٤٨٧.

(١٧) عبد الوهاب الكيالي واخرون، الموسوعة السياسية ، ط٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ج١، ص١٥٣.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) خليل البحر، المعجم العربي الحديث، باريس، مكتبة لاروس، ١٩٧٣، ص٦٧.

(٢٠) عبد الوهاب حومد، الاجرام السياسي، دار المعارف، بيروت ، ١٩٦٣، ص٢٢٠.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) African Report, UNDP Report Calls for better use of peace dividend, African Report, July 1997.

(٢٣) تقرير التنمية البشرية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص٣

(٢٤) بيير دو سيناركليز، السكان والامن، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، منظمة اليونسكو، الامم المتحدة، العدد ١٤١، سبتمبر ١٩٩٤، ص١٤٤.

(٢٥) Lioyd Axworthy, Human Security: Safety for people in a Changing World, Canada, Ministry of Foreign Affairs, 29 April, 1999, p;1.

(٢٦) Larry N.Gersto, "Public Policy Making:ces and Principles, 'UK, ME,Sharp,2010, p;7.".

(٢٧) Charles Herman et al. eds. "Violent Conflict in the 21st Century: Causes, Instruments, Mitigation", (IL: American Academy of Arts and Sciences, 1999), p;11.

(٢٨) Bjorn Moller, "The Consept of Security: The Pross and Cons of Expansion and Contraction", a paper submitted to the 18th Conference, IPRA, Finland, 2000.

(٢٩) د. أحمد المجدوب، الامن الفكري والعقائدي: مفاهيمه وخصائصه وكيفية تحقيقه، دراسة في كتاب نحو استراتيجية عربية للتدريب في الميادين الامنية، ندوة علمية بجامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠٠٥، ص٥٤.

(٣٠) د.حسن عبد الله الدعجة، ظرية الامن الفكري، بحث مقدم الى الملتقى العلمي نحو استراتيجية للأمن الفكري والثقافي في العالم الاسلامي،كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،الرياض،المملكة العربية السعودية،٢٠١٣، ص١٠.

(٣١) عبد الرحمن معلا، الامن الفكري: ماهيته وضوابطه، المؤتمر العاشر لمراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، مركز الدراسات والبحوث، ٢٠٠٤، ص١٧.

(٣٢) تقرير حول تطبيق الاستراتيجية الامنية الاوروبية: اوروبا امنة في عالم افضل، المفوضية الاوروبية ، ٢٠٠٨، ص٤.

(٣٣) مهران كامروا، الدول الضعيفة في الشرق الاوسط الكبير، تقرير موجز رقم ١١، مركز الدراسات الدولية و الاقليمية، كلية الشؤون الدولية، جامعة جورج تاون ، قطر، ٢٠١٦، ص٢.

(٣٤) كارلتون ستوبر، الأمن النووي، ترجمة: مركز الدراسات والبحوث، مطبعة جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠٠٧، ص٣١.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) د. محسن عبد الحميد احمد، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة المنظمة عبر الدول ومحاولات مواجهتها إقليمياً ودولياً : تعريفها، انماطها وجوانبها التشريعية: ندوة بخصوص الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، ١٤-١٨ تشرين الثاني ١٩٩٨، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، السعودية، ص٨٩-٩٠.

(٣٧) د. محمد الامين البشري، التحقيق قي قضايا الجريمة المنظمة، ندوة الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها ، ١٤-١٨ تشرين الثاني ١٩٩٨، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، السعودية، ص١٦٩.

(٣٨) مهنا محمد نصر و معروف خلدون ناجي، تسوية المنازعات الدولية (مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الاوسط)، القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٩٧، ص٢٤.

(٣٩) محمد احمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية (دراسة نقدية وتحليلية)، دار هومة، ٢٠٠٣، ص١٥.

(٤٠) المصدر نفسه، ص٢٣٨.

(٤١) المصدر السابق، ص١٥-١٦.

(٤٢) د. عصام ملكاوي، الاسباب العالمية لبواعث الارهاب، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٤/١٠/١٨، ص٧.

(٤٣) د. جمال نصار، ظاهرة الارهاب : محدداته وحقيقة المواجهة والتناقضات الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، ١٥ ابريل، ٢٠١٥، ص٥

(٤٤) د. عصام ملكاوي، الاسباب العالمية لبواعث الارهاب،مصدر سبق ذكره،ص ٨.

(٤٥) د. سعد علي الشهراني، العامل الاقتصادي في الظاهرة الارهابية، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، السعودية، المجلد٣٠، العدد ٣٩، ٢٠١٤، ص٣٩.

(٤٦) كمال النيص، ظاهرة الارهاب.. المفهوم.. والاسباب.. والدوافع، دراسات وابحاث قانونية، الحوار المتمدن، ٢٠١١/٧/٧، www.m.ahewar.org.

(٤٧) د. جمال نصار، ظاهرة الارهاب : محدداته وحقيقة المواجهة والتناقضات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٦.

(٤٨) د. صالح غانم السدلان، أسباب الارهاب والعنف والتطرف، كلية الشريعة، جامعة محمد بن سعود الاسلامية، الرياض ، السعودية، ٢٠١٥، ص١٩.

(49) Report of OHCHR mission to Bangladesh: Interviews with Rohingyas fleeing from Myanmar since 9 october 2016, flash report, United Nations Human Rights, office of the high commissioner, 3 february 2017, p21.

(٥٠) دليل المعلم حول منع التطرف العنيف، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو، ترجمة: مكتب اليونسكو في بيروت، لبنان، ٢٠١٦ ، ص١٤-١٥.

(٥١) المصدر نفسه، ص٣٥-٤٠.